

المستجدات حول خطة تحفيز النمو الاقتصادي

انتهى الفريق الاقتصادي من مراجعة وتحديث خطة تحفيز النمو الاقتصادي للأعوام (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)، بشكل شمولي مع جميع الوزارات والمؤسسات المعنية في مختلف القطاعات، وتركزت أبرز المحاور التي تم مراجعتها وانجازها حسب الآتي:

❖ قطاع العمل:

- تدريب (٥٥٠) متدرباً ومتدربة على ريادة الاعمال والمهارات الحياتية ضمن مشروع تعزيز الاقبال على التدريب المهني لعام ٢٠١٨.
- تمكين القطاع الصناعي من إدارة وتشغيل (٥) مشاغل/معاهد تدريب مهني في مادبا والزرقاء، بالإضافة الى البدء بتمكين قطاع المحيكتات بإدارة وتشغيل معهد تدريب مهني في الرمثا ضمن مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص، وذلك بهدف استقطاب الجهات المانحة للمساعدة في جذب القطاع الخاص وإشراكه في إعادة تأهيل مراكز التدريب من خلال تمكينه من المساهمة بفعالية في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني.
- البدء بتشغيل ما يقارب (٥٠٠٠) شاب وفتاة من خلال اتفاقيات تدريب وتشغيل بين مؤسسة التدريب المهني والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني على (٤) دفعات ضمن برامج ومشاريع التشغيل، وذلك بهدف تشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل من خلال توفير فرص تشغيل للمتطلعات عن العمل من الإناث في المناطق ذات المعدلات المرتفعة بالفقر والبطالة، وذلك عن طريق توقيع عدد من الاتفاقيات مع المستثمرين لإقامة الفروع الإنتاجية.

❖ قطاع الزراعة:

- صدرت الإرادة الملكية بالموافقة على نظام هيكلة وزارة الزراعة والمركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، الأمر الذي سيسهم بما يلي:
- تطوير الخدمات التي تقدمها وزارة الزراعة وتفعيل الإرشاد الزراعي لتقديم خدمات أفضل للمزارعين من خلال إعادته الى وزارة الزراعة.
- استحداث مديرية للتنمية الريفية.
- تمكين المرأة من المشاريع الأسرية ومشاريع المرأة في الريف.
- استحداث مديرية للاستثمار.
- استحداث مديرية لتطوير سلاسل الانتاج الزراعي، بهدف تحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي.
- ارشاد المواطنين حول فرص الانتاج الزراعي المتاحة وتشجيع المشاريع الزراعية الاسرية في الأرياف ضمن خطة تحفيز النمو الاقتصادي.

❖ قطاع التنافسية والاستثمار:

- الانتهاء من إعداد الصيغة النهائية لمسودة مشروع قانون الإفلاس والاعسار المالي للشركات والذي أقره مجلس الوزراء في شهر نيسان الجاري، حيث سيسهم القانون بما يلي:
- إعادة تنظيم أعمال التاجر وأحكام الإفلاس والتصفية بحيث يكفل تأمين آليات فاعلة للتعامل مع التاجر المتعثر وإتاحة الفرصة له لإعادة تنظيم أعماله
- يضمن مشروع القانون آليات من شأنها حماية أموال الاعمال المتعثرة.
- تعزيز مرتبة الأردن في تقارير ممارسة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي.

❖ قطاع النقل:

- اعتماد التقرير النهائي لدراسة مشروع ميناء الماضونة البري/ المركز اللوجستي، حيث سيقوم المشروع بتجميع الشركات الناقلة ووسطاء الشحن وشركات التخليص ضمن مكان واحد، إضافة إلى توفير ساحات مخصصة لمناولة الحاويات والبضائع ومساحات مخصصة للتخزين والصناعات اللوجستية الخفيفة ومساحات خاصة بالبوندد.

❖ قطاع السياحة:

- 1- تشكيل فريق لترميم وصيانة موقع أم الجمال الأثري، ومن مهام هذا الفريق ما يلي:
 - ترميم وصيانة للمعالم الأثرية في الموقع ومن ضمنها تجهيز البيت الاموي ليكون مركزا لاستقبال الزوار.
 - تقديم أعمال العرض والتفسير الخاصة بالموقع وعرض منتجات المجتمع المحلي.
 - تنفيذ أعمال التنقيب والتوثيق الأثري.
- 2- تشكيل فريق لترميم وصيانة موقع عراق الأمير الأثري، ومن مهام هذا الفريق ما يلي:
 - تركيب حماية لموقع قصر العبد.
 - تطوير المسار السياحي الذي يبدأ من القصر ويمر بجمعية سيدات عراق الأمير وصولا لمنطقة الكهوف الأثرية.
 - توفير مرافق صحية في الموقع وتنفيذ أعمال التنقيب والتوثيق الأثري.

❖ قطاع الطاقة:

- صياغة الاتفاقيات مع شركات التوزيع بالتعاون مع المستشار القانوني لصندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة وبالتفاوض مع شركات التوزيع وتوقيعها للبدء ببرنامج استبدال وحدات الانارة من تكنولوجيا الفلورسنت و CFL بمثيلاتها من مصابيح (LED) تحت مسمى ادارة الطلب على الطاقة.
- توقيع مذكرات التفاهم مع الشركات المؤهلة ضمن مشروع تخزين الطاقة من خلال البطاريات لتقوية الشبكة الكهربائية والحفاظ على كفاءتها باستطاعة (٣٠) ميغاواط لمدة ساعتين (٦٠ ميغاواط ساعة)، وذلك للبناء على النتائج الايجابية في مجال الطاقة المتجددة وزيادة الطاقة التوافرية وللاستغلال الامثل لتخزين الطاقة الكهربائية المولدة نهارا ما استدعى دراسة هذا المشروع كبدليل لعملية التخزين للطاقة الكهربائية.

❖ قطاع التنمية البشرية والتعليم:

- رفع مسودة مشروع نظام الوافدين في الجامعات الاردنية الى مجلس الوزراء لإقراره، والذي سيسهم في استقطاب طلبة عرب وأجانب، مما يؤدي الى تعزيز دور الجامعات على المستوى الاقليمي والدولي وتحسين تصنيفاتها العالمية.
- إعداد مسودة نظام اختيار وتعيين رؤساء الجامعات وعرض مسودة النظام على مجلس التعليم العالي لإقراره ضمن برنامج ضمان مستوى الجودة لقيادات التعليم العالي، من خلال التشدد في عملية اختيار رؤساء الجامعات وتعيينهم وتعزيز هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها.
 - 1- تطوير وتعزيز مفهوم الحاكمية.
 - 2- رفد الجامعات بقيادات متميزة تتمتع بمستوى قيادي ذو جودة عالية.
 - 3- تقدم مؤسسات التعليم العالي وتجاوز المعوقات المالية التي تواجهها، وذلك من خلال:
 - أ- ايجاد مصادر تمويل جديدة والاستغلال الامثل للموارد.
 - ب- الاهتمام بجميع عناصر عمليات التعلم والتعليم.
 - ت- العمل على تطوير مؤسسات التعليم العالي لتضاهي افضل المؤسسات التعليمية اقليمياً ودولياً.

❖ مستجدات أخرى:

- التحديث على القيم المالية لبعض المشاريع وكلف الإنفاق المتوقع وفق الإجراءات التنفيذية والفترات الزمنية المعتمدة على مستوى المشاريع والتدخلات التي سيتم تنفيذها من قبل الوزارات والمؤسسات الحكومية.
- العمل مع الوزارات والمؤسسات المختلفة لترتيب الأولويات وبشكل يتناسب مع جاهزية التنفيذ وتوفير التمويل لهذه المشاريع خلال العام الحالي.
- تحديد النفقات المرتبطة في الاستثمار والتمويل المتوقع وفصلها عن تلك المرتبطة بالإنفاق الرأسمالي الحكومي بشكل أوضح.
- اطلاق الاجندة الشهرية وتفعيل الرابط الالكتروني لخطة التحفيز (www.egp.jo)، وذلك لتمكين جميع المهتمين بمتابعة عمل الفريق الحكومي من الاطلاع على الاجندة ومتابعة تنفيذ بنود الخطة قطاعيا بكل شفافية ومن خلال جدول زمني واضح المعالم، بالإضافة الى معرفة سير العمل في مختلف المشاريع المطروحة للتنفيذ على مدار الشهر او العام.

❖ **الأمر التي سيتم العمل عليها خلال الفترة القادمة:**

- خضوع المشاريع الواردة في الخطة لتحديث نصف سنوي بحسب ارتباطها بالاحتياجات التمويلية، بالإضافة الى نشر هذه التحديثات على الموقع الإلكتروني لخطة التحفيز الاقتصادي.
- تنظيم حوارات مع القطاعات المعنية كافة، وذلك بهدف تطوير الخطة وتنفيذها لتتواءم مع المستجدات، بالإضافة الى إدراج مشاريع وبرامج جديدة فيها لتساهم في تحقيق أهداف الخطة خلال السنوات القادمة.
- استقبال الملاحظات والأسئلة والاستفسارات حول الخطة والتي ترد عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالخطة والاجابة عليها من قبل الوزراء والمسؤولين المعنيين والفريق الحكومي المساند، اعتبارا من شهر نيسان الحالي.

❖ **الأجندة الشهرية للفريق الاقتصادي:**

- وضع الفرق الاقتصادي اجندة شهرية لجميع القطاعات ضمن خطة تحفيز النمو الاقتصادي، وذلك من أجل متابعة تنفيذ بنود هذه الخطة قطاعيا بكل شفافية ومن خلال جدول زمني واضح المعالم، حيث تنقسم أجندة خطة العمل الى قسمين وهما:
- القسم الأول: يلخص البرامج التنفيذية الشهرية لجميع الوزارات والدوائر الحكومية، حيث تتضمن هذه البرامج جميع النشاطات التي تقوم الوزارة المعنية بتنفيذها ضمن اطار خطة التحفيز الاقتصادي.
 - القسم الثاني: يتناول الخطة طبقا للقطاعات المختلفة بحيث تغطي كامل العام.

*يوفر الموقع الإلكتروني الخاص بخطة تحفيز النمو الاقتصادي (www.egp.jo) التفاصيل حول المشاريع التي سيتم تنفيذها والتي يتم مراجعتها في كل من قطاعي الصناعة والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.